مجلة الريادة للبحوث والأنشطة العلمية
Al-Riyadah Journal for scientific Research and activities
العدد الأول
يونيو June 2021

" أثر السيولة على استثمار المصارف التجارية"

دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية صبراتة المدينة

الدكتور: سالم عبدالنبي الواعر – أستاذ مساعد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة
هاتف: 0919617785 – 0924466913 .. SaLemwaer22@Gmail.com
الباحثة: دنيا عمر المجدوبي – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة صبراتة
هاتف: 0917336783 – 0923198343 .. donaalmajdoba@gmail.com

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة "أثر السيولة على استثمار المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على مصرف الجمهورية المدينة في مدينة صبراتة، حيث تبلورت مشكلة الدراسة في مدى أثر نقص السيولة المصرفية على معدل الاستثمارات المصرفية؛ بوصفها أزمة تمر بها كل المصارف التجارية التابعة لمصرف ليبيا المركزي بشكل عام، الأمر الذي أثر سلباً على تحقيق الأرباح والعوائد من خلال استخدام السيولة في الاستثمار؛ أي انخفاض في مستوى الاستثمار، وقد هدفت الدراسة إلى إمكانية التعرف على نوع العلاقة بين أثر نقص السيولة في المصرف قيد الدراسة، ومعدل الاستثمار، ودراسة مصادر هذا الأثر، والتعرف على مكوناته والعمل على اقتراح وضع سياسة نقدية ناجحة للحد من ظاهر انخفاض هذا الأثر.

حيث تمثل مجتمع الدراسة في كل الموظفين في مصرف الجمهورية المدينة بمدينة صبراتة والبالغ (47)، وقد تم توزيع (43) استمارة الاستبيان على أفراد العينة وكان المسترجع منهم (32) استمارة، ومن خلال تحليل نتائج استمارات الاستبيان التي تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن، والأساليب الإحصائية المتبعة وفق حزمة البرمجيات الجاهزة (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية، وقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود انخفاض في مستوى السيولة بالمصرف قيد الدراسة الأمر الذي كانت له نتائج سلبية على معدل استثماراته، أي ما يؤكد أثرا طرديا (موجبا) ذا دلالة إحصائية لمستوى السيولة في مستوى الاستثمار.

ومن خلال تلك النتائج تم تقديم مجموعة من التوصيات لإدارة المصرف قيد الدراسة تمثلت في العمل على تنويع تركيبة المحفظة الاستثمارية، ولا يقتصر على الودائع التقليدية؛ وذلك بتشجيع العملاء على عملية الإيداع النقدي في حساباتهم في شكل ودائع بمختلف أنواعها الأمر الذي يولد من خلاله المصرف ودائع جديدة (مشتقة) لم تكن موجودة من قبل.

مقدمة

إن التحديات العالمية المعاصرة المتمثلة في عولمة الاقتصاد، وانتشار تقنية المعلومات، وشبكات المعلومات (Internet)، ومنظمة المواصفات العالمية (ISO)، واتفاقية التجارة العالمية (GATT)، تحتم على المنظمات الاقتصادية انتهاج الأسلوب العلمي الواعي في مواجهة هذه التحديات، واستثمار الطاقات الإنسانية والاستثمارية (الفرص) الفاعلة في تطوير الأداء التشغيلي والبيعي بمرونة أكثر كفاءة وفاعلية، وتعد إدارة السيولة والاستثمار من بين الجوانب المالية والمصرفية الهادفة، حيث أثر التطور التكنولوجي في اختلاف شكل وحجم وعدد المصارف وعلى نوعية الاستثمارات المصرفية.

حيث تعد إدارة الاستثمارات بمثابة العمود الفقري لأي مؤسسة مصرفية تسعى للبقاء والسيطرة على أكبر حصة في السوق، وفي ظل زيادة وحدة المنافسة وزيادة درجة الاهتمام بدراسة الفرص في البيئة الخارجية للمصارف أدى إلى ظهور الحاجة إلى تطبيق مفاهيم عديدة تختص بتعدد أنواع الاستثمارات المصرفية وكذلك الخدمات المقدمة للعميل لتكون الطريق الأمثل للبقاء والاستمرار في السوق المصرفية.

وباعتبار أن المصارف تؤدي دوراً محورياً في جميع النظم المالية الحديثة، وحتى يمكن أن تنجح المصارف في تأدية هذا الدور فإنه يجب عليها أن تعمل على المحافظة على ثقة عملائها، فقد يخسر المصرف العديد من عملائه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية، أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة وفقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في زيادة ثقة السلطات الرقابية وتحديداً المصرف المركزي والمودعين، وتمكّن المصرف من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق الأرباح، وقد شهدت ليبيا في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في القطاع المصرفي، وذلك من خلال سعي بعض المصارف لمواكبة التطورات في الخدمات المالية والمصرفية التي تحدث في العالم، ورغم التحديات والصعوبات المحلية الكبيرة التي تواجهها هذه المصارف، إلا إنها تسير بوتيرة ثابتة ومدروسة بنظرة ثاقبة

للمستقبل من جهة التوجه للاستثمار الأمثل من خلال تدعيم المركز المالي للمؤسسة المصرفية.

- **مشكلة البحث**

لقد برزت مؤخراً في الاقتصاد المعاصر أهمية تطبيق فلسفة جادة ودقيقة حول تصعيد تحسين الربحية وتعزيز المركز التنافسي من خلال الاستثمار الناجح الذي يعود على المؤسسة المصرفية بالتوسع في سوق الاستثمار المصرفي بشكل أفقي، وذلك راجع لكفاءة إدارة الاستثمار المتكونة من خبراء ومستشارين ومستثمرين محليين وخارجين، وفي الآونة الأخير تمر المؤسسات المصرفية الليبية بأزمة شبه عاصفة وحادة تتمثل في أثر نقص السيولة الأمر الذي فرض عليها قيودا في التوسع الاستثماري، وأدى أيضاً حتى إلى فقد ثقة المودعين في إيداع رؤوس أموالهم لدى المصارف والاحتفاظ بها في منازلهم خوفاً من عدم الحصول عليها عند الحاجة، وعلى اعتبار أن المؤسسة المصرفية هي الأكثر تأثراً بالأزمات ولكونها تمثل النظام المالي في كل الدول، أثارت الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المسئولين المصرفيين وذلك على المستوى المصرفي الدولي، حيث أتضح أن أهم أسباب تلك الأزمات المالية المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، بالإضافة إلى سرعة خطى العولمة المادية وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي الذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة والتوسع في استخدامها.

وبالعودة إلى أسباب هذه الأزمة الخاصة أثر نقص السيولة المصرفية وأثارها المتعدد على دعم الاقتصاد المحلي الليبي، لم يتمكن أي خبير مصرفي من تحديد مكونات هذه الأسباب بشكل دقيق فمنهم من يرجح الوضع السياسي، أو الوضع الأمني، أو تدني الإنتاجية للعامل الليبي، أو أن الاستهلال أكثر من الإنتاج، أو التدني في الأداء المؤسسي بشكل عام، والأسباب كثيرة ومتعددة الأمر الذي يتوجب على كل البُحاث والأكاديميين والمهتمين بهذا الجانب الخوض في دراسة هذه المسببات، والعمل على حلحلتها بطرق علمية تساعد المصارف المحلية في الخروج من هذا الوضع الموصوف بالأزمة المالية الخانقة.

من خلال ما سبق توضيحه نصل إلى محاولة للإجابة على بعض التساؤلات الخاصة بهذه الدراسة، المتمثلة في أثر نقص السيولة المصرفية على معدل الاستثمار والتساؤلات هي:

- **السؤال العام:** ما هي أسباب التي أدت إلى نقص السيولة ودخول المؤسسات المصرفية في فقد الثقة ومنها إلى تدني في معدل الاستثمار؟

1. هل الوضع الاقتصادي المتدني في الدولة أدى إلى مكونات الأزمة أي ركود اقتصادي حاد، استهلاك أكثر من الإنتاج؟
2. هل تعتمد مؤسساتنا المصرفية على نوع الاستثمار المقيد بعنصر السيولة المصرفية دون غيره؟
3. هل القوانين واللوائح الصادرة من المصرف المركزي تحد من الاستثمار المصرفي؟
4. هل تدني وضعف في كفاءة الإدارة المصرفية من كوادر متخصصة وثقافة الإدارة العليا لها دور في حدة هذا الاستثمار؟
5. هل تزايد معدل المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف التجارية أدى إلى هذه الأزمة وعدم الخبرة في إدارتها بالصورة الجيدة؟

- **فرضيات الدراسة**

الفرضية الرئيسية: يوجد آثر ذو دلالة إحصائية لمستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية.

الفرضيات الفرعية:

الفرضية الفرعية الأولى :يوجد انخفاض(نقص) في مستوى السيولة في مصرف الجمهورية المدينة صبراتة.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد انخفاض (نقص) في مستوى الاستثمارات في مصرف الجمهورية المدينة صبراتة.

- **أهمية البحث:**

1. العمل على تغيير تركيبة الودائع لصالح ودائع الاستثمار.
2. السعي لجذب المزيد من المدخرات داخل الجهاز المصرفي من خلال استحداث أدوات مالية جديدة.
3. إمكانية تطوير إدارة المخاطر المصرفية مع زيادة المخرجات المعلوماتية من البرنامج لاستخدامها في الرقابة الوقائية.
4. العمل على ضرورة تبني سياسات مصرفية شاملة لتنمية الجهاز المصرفي.
5. تعزيز جوانب القوة ومعالجة جوانب القصور والخلل التي قد تبينها نتائج هذه الدراسة.
6. إثراء المكتبة العلمية بعنوان جديد وطرح يفيد الباحث والقارئ في التعرف على الدور الذي تؤديه المصارف في الحد من أزمة السيولة لدى المصرف قيد الدراسة والقضاء عليها.

- **أهداف البحث:**

1. التعرف على واقع أزمة السيولة لدى المصرف قيد الدراسة.

2.معرفة أهم العوامل والأسباب المؤثرة في عملية الاستثمار والصناعة المصرفية في المصرف قيد الدراسة

3. التعرف على أهم السبل التي تسهم في تعزيز انخفاض معدل أزمة السيولة المصرفية والحد منها لدى المصرف قيد الدراسة.

4. تقديم بعض المقترحات التي تسهم في تحسين درجة أداء الكفاءة المصرفية، وتحديداً إمكانية تنوع الاستثمارات التي لا تعتمد على السيولة المصرفية بالدرجة الأولى من وجهة نظر أفراد مجتمع عينة الدراسة في المصرف قيد الدراسة.

- **حدود البحث**

1. حدود موضوعية: وفقاً لطبيعة موضوع أثر السيولة على استثمارات المصارف التجارية فإنه يتسع لإمكانية تناول العديد من أبعاده عند التفكير في القيام بالأبحاث والدراسات العلمية، وفي إطار موضوع إشكالية هذه الدراسة وأهدافها فإنها قد اقتصرت على اتجاهات كل العاملين بالمصرف قيد الدراسة.

2. حدود مكانية: اقتصرت الحدود المكانية على مصرف الجمهورية بمدينة صبراتة "فرع المدينة".

3. الحدود الزمنية: يتناول موضوع هذه الدراسة من خلال الأوضاع السائدة في الوقت الحاضر دون الرجوع إلي جوانب تاريخية أثر السيولة على الاستثمار، ودون الدخول في توقعات أو إسقاطات مستقبلية، ويتحدد الجانب الزمني بالتاريخ الذي يتم إنجاز هذه الدراسة فيه خلال العام2021م.

4. حدود بشرية: تم التركيز في عملية الحصول على البيانات ومعالجتها لمعلومات من كل العاملين في المصرف قيد الدراسة بكل المسميات والمستويات الوظيفية.

- **منهجية البحث**

بمراجعة أهداف البحث وفروضه وحدوده، تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي المقارن لإجراء الدراسة حيث تم توصيف المتغيرات والعوامل المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة سوء أكانت متغيرات مستقلة أم تابعة مع تحديد العلاقات التي تربط هذه المتغيرات في هذا الدراسة فقد ارتبط

ببعدين: أولهما المقارنة على أساس الفجوة الواقعة بين كل من الأزمة ومسبباتها، وثانيهما يقوم على المقارنة بين اتجاهات وأراء كل من الكوادر الخاضعة للدراسة.

- **متغيرات البحث**

1. المتغير المستقل: أثر السيولة المصرفية.
2. المتغير التابع: الاستثمار المصرفي.

- **أدوات جمع البيانات والمعلومات**

1. مصادر أولية: استخدام المراجع العلمية القديمة والحديثة التي تُعنى بنفس الموضوع وتتمثل في: (الكتب العلمية – الدوريات والمجلات العلمية المعتمدة (المُحكمة) – بحوث ودراسات سابقة).
2. مصادر ثانوية: صحيفة الاستبيان كمصدر للبيانات الأولية عن مجتمع الدراسة ومن ثم تحليلها واستنتاج المعلومات الدقيقة المستخلصة من هذه الأداة كعينة.

- **مجتمع البحث:** في هذه الدراسة تم التركيز على عملية الحصول على البيانات الأولية من كل العاملين في المصرف قيد الدراسة بكل المسميات والمستويات الوظيفية والبالغ عددهم (47) موظف.
- **عينة البحث:** نظراً لاعتماد منهجية البحث العلمي على أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حتى وإن كان المجتمع صغيرا، فقد تم أخذ عينة عشوائية من العاملين في المصرف قيد الدراسة لكي تمثل مفردات مجتمع الدراسة، وقد تمثلت في (43) مفردة.

- **أنموذج الدراسة**

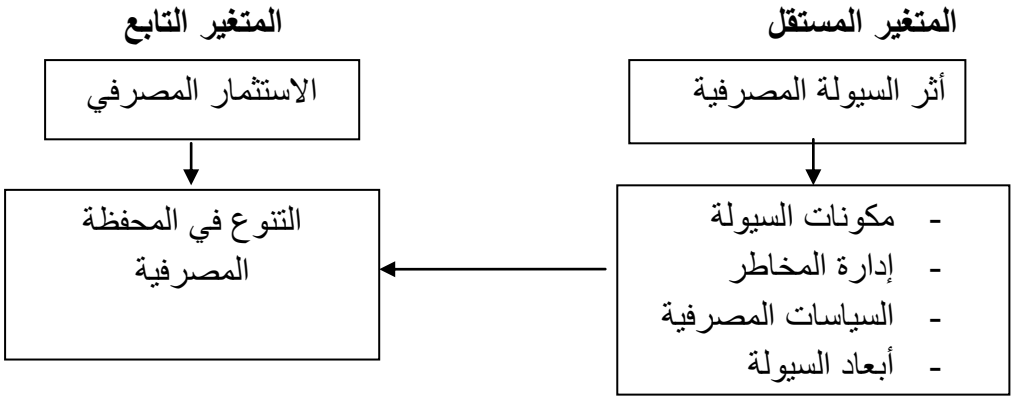

- **مصطلحات ومفاهيم الدراسة:**
- الجهاز المصرفي: هو مجموع المؤسسات المصرفية والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف المحلية والدولية. (شيحة:109.1995)
- المصرف المركزي: هو مؤسسة مالية مصرفية وحيدة تحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي ولديه القدرة على تحويل الأرصدة إلى أصول نقدية والأصول النقدية إلى أصول حقيقية. (منير:22.2002)
- المصرف التجاري: هو مكان التقاء عرض الأموال والطلب عليها، وهو همزة الوصل بين المدخر والمستثمر. (حريز:87.2014)
- السيولة المصرفية: هي ما تحتفظ المنشآت المصرفية من الأموال النقدية أو ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول إلى نقدية وبدون خسائر في قيمتها. (حريز: مرجع سابق.105)
- الأزمة: هي عبارة عن أية حادثة وتحدث اهتماماً أو تأثيراً سلبياً على مجريات أمور المنظمة وأيضاً على أوضاعها وأحوالها المالية وعلاقتها بالعملاء ومكانتها بالسوق. (الهواري:16.1983)
- الاستثمار المصرفي: وهو في أبسط صوره اغتنام الفرص في سوق العمل المصرفي لرفع المركز المالي للمصرف التجاري وتحقيق الميزة التنافسية. (مطر:91.1999)
- المخاطر المالية: عُرفت بأنها درجة الاختلافات في التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري عن التدفق النقدي المقدر أو المتوقع له. (زياد:45.2000)
- رأس المال: هو مجموع الأصول التي عادةً ما تتحول إلى سيولة نقدية خلال العام وهي تتضمن بالإضافة للنقدية والاستثمارات المؤقتة والديون والمخزون السلعي. (جعفر:102.2016)
- الودائع: هي المبلغ المصرح به بأية عملة كانت مودعة لدى المنشآت المالية أو المصرفية والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إشعار من تاريخ استحقاق معين. (بالكور،سهام:15.2016)
- **الدراسات السابقة**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الأزمات المالية ومدى تأثيرها على معدل الاستثمار في المصارف ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

1. دراسة جبار محمد دراسة تحليلية للسيولة المصرفية" لعينة من المصارف الأردنية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، 2012م. حيث هدفت الدراسة إلى محاولة التعرف على تحليل السيولة المصرفية ومكوناتها ونظرياتها، وتقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها، وتقييم الربحية من خلال معدلاتها، وكذلك توضيح طبيعة العلاقة بين السيولة المصرفية والربحية، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج التي تتمثل في: أن نسبة الرصيد النقدي والاحتياطي القانوني انخفضت في خمسة مصارف من أصل سبعة مصارف، وكذلك أوضحت الدراسة أن هناك تباينا في نسبة السيولة القانونية ونسبة التوظيف من حيث الارتفاع والانخفاض، وأظهرت النتائج أيضاً أن معدل الاستثمار اتصف بالاستقرار النسبي، وأن معدل العائد على حق الملكية متناقص في بعض المصارف قيد الدراسة، وارتفاع في مؤشر الربحية، وتزايد في معدل الودائع في بعضها.

2. دراسة خلف محمد خلف: مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت،2014م. وقد هدفت الدراسة إلى بيان مخاطر السيولة ومدى تأثيرها على ربحية المصارف التجارية باستخدام البيانات المالية السنوية المدققة للمصارف التجارية العراقية خلال الفترة ما بين (2008 – 2013م)، وقد أظهرت مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرات التابعة والمستقلة والمتمثلة بمقاييس السيولة وربحية المصارف التجارية العراقية موضوع الدراسة.

3. دراسة يوسف حجيم سلطان وحيدر جاسم الجبوري، المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي" دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة، كلية الاقتصاد جامعة بغداد.2018م. حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة المصارف التجارية للمرونة المالية للتأثير في الحد من هشاشة النظام المصرفي، وكذلك بيان تأثير المرونة المالية بمقاييسها مثل الموجودات النقدية، وقابلية الدين، وصافي التدفق النقدي، كمتغير مستقل، وهشاشة النظام كمتغير تابع، وقد تم التوصل في هذه الدراسة للنتائج المتمثلة في أن قدرة المصارف المبحوثة على مواجهة الصدمات الخارجية، وتحقيق مستويات مقبولة من العائد لأغلب المصارف سواء أكان على مستوى الموجودات أم حق الملكية جاء نتيجة اعتمادها على سياسة مالية مرنة جعلتها أفضل من المصارف الأخرى.

4. دراسة سيرين سميع أبو رحمة، السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" كلية التجارة الجامعة الإسلامية،2009م، هدفت الدراسة إلى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من العائد والمخاطرة، وكذلك التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية لنسب السيولة المصرفية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وتوصلت هذه الدراسة إلى إثبات عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومعدل العائد للمصارف التجارية الفلسطينية مجتمعة، وإثبات عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة المصرفية ومؤشرات مخاطر السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية.

الجانب النظري

أولاً: السيولة

1-1- مفهوم السيولة لدى المصارف التجارية

السيولة في معناها المطلق تعني النقدية، أما السيولة في معناها الفني فتعني قابلية الأصل للتحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وحيث إن الهدف من الاحتفاظ بأصول سائلة هو مواجهة الالتزامات مستحقة الأداء حاليا أو في غضون فترة قصيرة، فإن السيولة تعتبر مفهوما نسبيا يعبر عن العلاقة بين النقدية والأصول سهلة التحول إلى نقدية بسرعة وبدون خسائر، وبين الالتزامات المطلوب الوفاء بها، **لذلك** لا يمكن تحديد سيولة أي مصرف أوأي فرد إلا في ضوء استحقاقات التزاماته.

تعرف السيولة على أنها الفرق بين الموارد المتاحة والأموال المستخدمة في مختلف أنواع الموجودات ضمن التوازن الذي تفرضه الأصول المصرفية المتعارف عليها، أو تكون المصارف في حالة وفرة في السيولة عندما تكون الأموال المتاحة فائضة عن قدرة المصرف على الإقراض، وعن حدود الاستثمار المتوازن في بنود الميزانية الأخرى، بحيث يضطر المصرف إلى استثمار الفوائض ضمن الأصول السائلة، مثل الأوراق المالية أو على شكل أرصدة لدى المصارف أو أرصدة عاطلة لدى المصرف المركزي. (محمود يونس:83.1993)

2-1- مفهوم السيولة الشامل

قدرة البنك على الوفاء بما عليه من التزامات، ومدى كفاءة الأرصدة النقدية وشبه النقدية، خاصة الاحتياط الثانوي الممثل في أوراق مالية يسهل بيعها بحد أدنى من الخسائر، غير أن هذا

لا يعني أن يواجه البنك مخصصات المحفظة أو الجانب الأكبر منها إلى استثمارات سهلة التحويل إلى نقدية، ذلك أن القرار في هذا الشأن يعد محصلة لعوامل كثيرة من أهمها أثر القرار على عائد المحفظة، ونسبة رأس المال إلى الاستثمارات الخطرة ومدى تقلب الودائع ومدى استعداد إدارة البنك لتحمل المخاطر، وقسم المختصون مفهوم السيولة إلى قسمين مفهوم الكمي، ومفهوم التدفق. (منير هندي:18.2002)

3-1- أهمية السيولة النقدية

تتبع أهمية السيولة النقدية من الأهداف التي تخدمها هذه السيولة، الإدارة تهدف من الاحتفاظ بالسيولة النقدية الملائمة إلى ما يلي:

2. يتعلق بمقدرة المنشأة على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية.

3. إن السيولة التامة تساعد المؤسسة المصرفية على تجنب الخسارة التي تحدث نتيجة اضطرار المصرف إلى تصفية بعض موجوداته غير السائلة، وبالتالي فإنها تمثل عنصر الأمان والحماية.

4. تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية، وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها.

5. مواجهة عدم تفويت أي فرصة استثمارية من خلال منح قروض يطلبها العملاء أو الاستثمار في أوراق مالية. (محمود يونس: مرجع سابق.93)

العوامل المؤثرة على السيولة: تؤثر على السيولة عوامل مختلفة يمكن أن نقسمها إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية.

العوامل الخارجية: إن مثل هذه العوامل تحكم جميع المنشآت وتكون إمكانية التأثير بهذه العوامل متدنية؛ لأنها تحدد من قبل الدولة والأجهزة الأخرى، وهي شروط الدفع القانونية، القواعد الناظمة للعقود، تحديد أسعار الصرف والفائدة، استخدامات الربح، وهنا فإن مهمة إدارة المنشأة أن تقوم باستغلال هذه العوامل بشكل فعال وأن تهتم بتأثير هذه العوامل على السيولة.

العوامل الداخلية: عوامل تأثير على حركات النقود وعوامل تأثير على المخصصات أو الأصول المالية. (مسعداوي:34.2006)

4-1- الأسباب الرئيسية لوجود صعوبات في السيولة

1. تجاوز مصروفات غير مخططة وينشأ ذلك من خلال الاستخدام المتزايد للمواد والفعالية غير الكافية في تحميل الأصول الثابتة، والأجور غير المخططة.
2. صعوبات في تحقيق المبيعات سواء بالإنتاج أو في التصريف والتحصيل.
3. عدم تحقيق مستوى الجودة المطلوب للمنتجات وبالتالي تدني الأسعار والإيرادات.
4. مصاريف زائدة للوسائل المادية وخاصة بشكل تجاوز الأرصدة المخططة للأصول المتداولة. (رضا:113.2002)

- **السيولة العامة**

إن الموجودات المتداولة تمثل الاستثمارات القصيرة الآجل التي مدتها لا تزيد عن سنة ومن أهمها: النقدية في الصندوق _الذمم _أوراق القبض _ الأوراق المالية القابلة للبيع _ المخزون السلعي (بضاعة جاهزة، وتحت الصنع و مواد خام) _ مدفوعات مقدمة عن بضائع، وأما المطاليب المتداولة فتتمثل بالديون القصيرة الآجل التي على المنشأة ومدتها لا تتجاوز السنة ومن أهمها الحسابات الدائنة_ أوراق الدفع _ القروض المصرفية القصيرة الآجل _ الضرائب المستحقة _ الأرباح المعلن عن توزيعها ولم يتم صرفها بعد، وبشكل عام فأن ملائمة المنشأة تكون كبيرة كلما كانت هذه النسبة مرتفعة.

5-1- أنواع مخاطر السيولة

1. مخاطر السيولة التمويلية: تظهر مخاطر السيولة التمويلية عندما يكون المصرف غير قادر على مواجهة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة بكفاءة من غير أن يؤثر ذلك على العمليات اليومية التي ينفذها المصرف أو على الوضع المالي للمصرف بشكل عام.
2. مخاطر السيولة السوقية: أحياناً قد يكون من الصعب على المصرف أن يتصرف في بعض الأصول التي بحوزته سواء عن طريق البيع أو الرهن حسب أسعار السوق السائدة، وذلك لصعوبة تسييلها، وإذا اضطر المصرف **لذلك** ففي هذه الحالة قد تترتب عليه خسائر لا يرغب في تحملها.
3. مخاطر السيولة العرضية: تنشأ عن عمليات السحب المفاجئ التي قد يتعرض لها المصرف من ودائع العملاء أو السحوبات المفاجئة من الحسابات التي تتمتع بتسهيلات ائتمانية والتي تمنح لبعض العملاء. (حاكم:98.2013)

6-1- مكونات السيولة في المصارف التجارية

جرت العادة في الأدبيات المالية بصورة عامة وإدارة البنوك التجارية بصورة خاصة إلى تقسيم مكونات السيولة في البنوك التجارية بحسب درجة السيولة إلى قسمين هما:

1. الأرصدة النقدية الجاهزة (الاحتياطيات الأولية) هي موجودات أو أصول تامة السيولة على شكل نقد وهي أكثر بنود الموجودات سيولة في البنوك التجارية وتتألف هذه الموجودات السائلة من النقد في صندوق البنك، والأرصدة لدى البنوك الأخرى، والأرصدة المودعة لدى البنك المركزي، وأي أرصدة سائلة أخرى ممكن أن يحتفظ بها البنك.

2. الاحتياطيات الثانوية: وهي عبارة عن موجودات يمكن تحويلها إلى نقد عند الحاجة وتتكون من: الأوراق المالية، والأوراق التجارية المخصومة، ويمتلك هذا النوع فوائد مثل تدعيم الاحتياطيات الأولية وتحقيق بعض الأرباح للبنك وتوفير السيولة الموسمية، كما أن الهدف من هذه الاحتياطيات هو تحقيق الربح بالدرجة الأولى، ومن ثم تحقيق سيولة مناسبة للبنك عند الحاجة، وتحقق هذه الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة، منها أنها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية، وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات البنك، وكذلك إنها تساهم في تحقيق نسبة من أرباح البنك (عقل:2006.127)

ثانياً: الاستثمار

2-1- مفهوم الاستثمار

يقصد بالاستثمار عموماً اكتساب الموجودات المادية والمالية، وسوف نحاول التمييز بين مصطلحين، الاستثمار بالمعنى الاقتصادي، والاستثمار بالمعنى المالي:

1. مفهوم الاستثمار بالمعنى الاقتصادي: في الاقتصاد غالباً ما يقصد بالاستثمار اكتساب الموجودات المادية، على أن التوظيف للأموال يعتبر مساهمة في الإنتاج، أي إضافة منفعة أو خلق قيمة تكون على شكل سلع وخدمات.

2. مفهوم الاستثمار في الإدارة المالية: من هذا الجانب ينظر إلى الاستثمار على أنه اكتساب الموجودات مالية أي توظيف الأموال في الأوراق والأدوات المالية. (جعفر: مرجع سابق.88)

2-2- أنواع الاستثمار

توجد مجموعة من أنواع الأستثمار التي تصنف وفقاً لعدة معايير محددة، وفيما يأتي معلومات عن أهم هذه الأنواع:

أولا: وفقاً لنوعه والمتمثل في الاستثمار الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي والاستثمار الإداري واستثمار الموارد البشرية.

ثانيا: وفقاً لأداته ويتكون من الاستثمار الحقيقي والاستثمار المالي والاستثمار المعنوي.

ثالثاً: وفقاً لمعيار التعدد وعدمه ويتكون من الاستثمار المتعدد والاستثمار غير المتعدّد.

رابعاً: وفقاً لمعيار الملكية أي أن يكون الاستثمار ملكاً للأفراد أو المجموعات أو الدول، ويشمل كلا من: *الاستثمار الخاص، والاستثمار العام، والاستثمار المختلط.*

2-3- أدوات الاستثمار

يعتمد الاستثمار على مجموعة من الأدوات الخاصة به، وتشكل أصولاً مالية أو حقيقية تتبع لملكية المستثمرين، وتعد هذه الأدوات وسائط استثمارية تصنف إلى قسمين هما:

أدوات الاستثمار المادية وتشمل:

1. المشروعات الاقتصادية: هي من أكثر أنواع الأدوات الاستثمارية المادية انتشاراً، وتشهد تنوعاً في نشاطاتها التجارية، والخدمية، والزراعية، والصناعية، وتسعى إلى إنتاج الخدمات والسلع.
2. العقارات: هي استثمارات تعتمد على طريقتين هما الاستثمار المباشر، وهو شراء المستثمر لعقار حقيقي، مثل الأراضي والمباني، والاستثمار غير المباشر، وهو شراء المستثمر لسند عقاري من خلال المشاركة بإحدى المحافظ الاستثمارية أو المصارف العقارية.
3. السلع: هي المنتجات التي تتميز بخصائص استثمارية، وتمتلك أسواقاً خاصة بها تشبه أسواق الأوراق المالية، ومن الأمثلة على هذه السلع الذهب والبن.

- **أدوات الاستثمار المالية وتشمل:**

1. الأسهم: هي الوثائق المالية التي تُسلم للأفراد الذين يمتلكون حصصاً من رأس مال شركة معينة، وتقسم هذه الأسهم إلى نوعين هما:

أ- الأسهم العادية: هي عبارة عن مستندات ملكية تمتلك قيماً سوقية، ودفترية، واسمية.

ب- الأسهم الممتازة: هي أسهم تمنح أصحابها حقوقاً خاصة بهم، مثل الأولوية في تحقيق الأرباح، وزيادة قيمة الربح نتيجة لتصفية الشركة، وتمتلك هذه الأسهم ثلاث قيم مثل الأسهم العادية، وهي: القيم الدفترية، والسوقية، والاسمية.

2.السندات: هي وثائق تثبت امتلاك أصحابها حقوقاً معينة في ملكية الأشياء أو استخدام خدمات محددة، كما تُعد ديوناً مترتبة على أشخاص طبيعيين أو معنويين، وتشمل السندات عدة أنواع منها:

أ- السندات الصادرة عن الحكومة، وتعرف باسم السندات الحكومية وهي عبارة عن صكوك ذات مديونية طويلة ومتوسطة الأجل، وتصدّرها الحكومات للحصول على موارد تساعدها على مواجهة التضخم أو تغطية العجز الاقتصادي.

ب- السندات الصادرة عن المؤسسات: هي عقود بين المنشآت (المقترضة) والمستثمرين (المقرضين)، ووفقاً لهذا الاتفاق يقرض الطرف الثاني مبلغاً مالياً للطرف الأول الذي يتعهد بأن يرده مع قيمة الفوائد المترتبة عليه في تاريخ مُحدّد. (الشمري:429.2012)

الدراسة التطبيقية

أولاً: أداة جمع البيانات

1. تصميم استمارة الاستبيان: لقد تم تصميم استمارة الاستبيان بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، ويرى الباحث ضرورة تقسيم استمارة الاستبيان إلى عدة أجزاء، وقد روعي في إعداد الاستبيان وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

2. اختبارات الصدق "الصلاحية": للتأكد من صدق وصلاحية استمارة الاستبيان قام الباحث بالاختبارات الآتية:

- صدق المحتوى (أو صدق المضمون): Content validity.

لقد راع الباحث جانب صدق المحتوى في الاستمارة، من خلال التأكد من أن جميع الأسئلة التي تحتويها الاستمارة تغطي جميع أبعاد المشكلة قيد الدراسة، كما تغطي جميع جوانب وأبعاد الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المنتقاة من الإطار النظري للدراسة.

_ الصدق الظاهري: Face validity.

للتأكد من أن أسئلة الاستبيان تحقق الغرض الذي أعدت من أجله وهو هدف الدراسة، تم عرض الاستبيان علي أساتذة متخصصين في علم الإدارة والإحصاء، وبعد أن تم جمع أراء وملاحظات جميع هؤلاء المتخصصين على فقرات استمارة الاستبيان تم إجراء التعديلات اللازمة سواء بالحذف أو الإضافة في الفقرات حتى تم التوصل إلى الصورة التي أعدت للتطبيق وهي تضم ثلاث مجموعات رئيسية من الأسئلة وهي كالآتي:

المجموعة الأولى: وتضم (5) أسئلة شخصية وتشمل الجنس، العمر، عدد سنوات الخبرة، المؤهل العلمي والمستوى الإداري (المسمى الوظيفي).

المجموعة الثانية: وتشمل (12) عبارة حول مستوى السيولة في مصرف الجمهورية المدينة صبراتة.

المجموعة الثالثة: وتشمل (15) عبارة حول مستوى الاستثمار في مصرف الجمهورية المدينة صبراتة.

وبعد عملية التحكيم قام الباحث بتوزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة البالغ عددهم (43) مفردة، وبعد فترة تم الحصول على عدد (32) استمارة استبيان من الاستمارات الاستبيان الموزعة والجدول رقم (1) يبين عدد الاستمارات الموزعة والمتحصل عليه نسبة الاستمارات القابلة للتحليل.

جدول رقم (1) عدد الاستمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستمارات القابلة للتحليل

عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	نسبة المسترجع%
43	32	74.42

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستمارات القابلة للتحليل 74.42% من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبة كبيرة.

ثانياً: ترميز البيانات

بعد تجميع استمارات الاستبيان استخدم الباحث الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2).

جدول رقم(2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الثلاثي

الإجابة	غير موافق	محايد	موافق
الدرجة	1	2	3

من خلال الجدول رقم (2) يكون متوسط درجة الموافقة (2)، فإذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يزيد معنويا عن (2)، فيدل على ارتفاع درجة الموافقة، أما إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة يقل معنويا عن (2) فيدل على انخفاض درجة الموافقة، في حين إذا كان متوسط درجة إجابات مفردات العينة لا تختلف معنويا عن (2) فيدل على أن درجة الموافقة متوسطة، وبالتالي سوف يتم اختبار ما إذا كان متوسط درجة الموافقة تختلف معنويا عن (2) أم لا، وبعد الانتهاء من ترميز الإجابات و إدخال البيانات الأولية باستخدام حزمة البرمجيات الجاهزة (Statistical Package for Social Science) (SPSS) تم استخدام هذه الحزمة في تحليل البيانات الأولية.

ثالثاً: اختبار الثبات والصدق Reliability and Validate.

للتأكد من ثبات الاختبار " أداة الدراسة " قام الباحث بحساب درجة الثبات باستخدام معامل كرونباخ ألفا Cornbach Alpha، والصدق الذاتي عن طريق الجذر التربيعي للثبات للتأكد من صدق الاستمارة فكانت النتائج كما بالجدول رقم (3).

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	مستوى استثمارات المصارف التجارية	15	0.658	0.811
2	مستوى السيولة	15	0.688	0.829
3	جميع المحاور	30	0.794	0.891

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات) ومعامل الصدق لكل مجموعة من عبارات استمارة الاستبيان تتراوح بين (0.658 إلى 0.794)، وهي قيم كبيرة أكبر من (0.60)، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات، وأن معاملات الصدق تتراوح بين (0.811 إلى 0.891)، وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد علي هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً: خصائص مفردات عينة الدراسة

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكر	23	71.9
أنثى	9	28.1
المجموع	32	100.0

من خلال الجدول رقم (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة من الذكور، ويمثلون نسبة (71.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي من الإناث، ويمثلن نسبة (28.1%) من جميع مفردات العينة.

2. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة %
من 20 إلى أقل من 30 سنة	6	18.8
من 30 إلى أقل من 40 سنة	9	28.1
من 40 إلى أقل من 50 سنة	11	34.4
50 سنة فأكثر	6	18.8
المجموع	32	100.0

من خلال الجدول رقم(5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أعمارهم من 40 إلى أقل من 50 سنة، ويمثلون نسبة (34.4%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليهم من أعمارهم من 30 إلى أقل من 40 سنة، ويمثلون نسبة (28.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أعمارهم 50 سنة فأكثر أو من 20 إلى أقل من 30 سنة، ويمثلون نسبة (18.8%) لكل فئة من الفئتين من جميع مفردات عينة الدراسة.

1. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
شهادة الدبلوم المتوسط	2	6.2
شهادة الدبلوم العالي	13	40.6
شهادة التعليم الجامعي	7	21.9
الإجازة العالية الماجستير	9	28.1
الإجازة الدقيقة الدكتوراه	1	3.1
المجموع	32	100.0

من خلال الجدول (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية شهادة الدبلوم العالي، ويمثلون نسبة (40.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية الإجازة العالية الماجستير، ويمثلون نسبة (28.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية شهادة التعليم الجامعي، ويمثلون نسبة (21.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم ممن مؤهلاتهم العلمية شهادة الدبلوم المتوسط، ويمثلون نسبة (6.2%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية الإجازة الدقيقة الدكتوراه، ويمثلون نسبة (3.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

4. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص

جدول رقم (7) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص

التخصص	العدد	النسبة %
تمويل واستثمار مصرفي	2	6.2
محاسبة	19	59.4
إدارة	7	21.9
غير ذلك يذكر	4	12.5
Total	32	100.0

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن تخصصهم محاسبة ويمثلون نسبة (59.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن تخصصهم إدارة، ويمثلون نسبة (21.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليهم ممن تخصصهم غير ذلك، ويمثلون نسبة (12.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن تخصصهم تمويل واستثمار مصرفي، ويمثلون نسبة (6.2%) من جميع مفردات العينة.

5. توزيع مفردات عينة الدراسة حسب مدة الخبرة في مجال العمل

جدول رقم (8) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب مدة الخبرة في مجال العمل

مدة الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	4	12.5
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	16	50.0
من 10 إلى أقل من 15 سنة	3	9.4
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	8	25.0
20 سنة فأكثر	1	3.1
Total	32	100.0

من خلال الجدول رقم(8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة مدة خبرتهم في مجال العمل من 5 إلى أقل من 10 سنوات، ويمثلون نسبة (50%) من مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مدة خبرتهم في مجال العمل من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة، ويمثلون نسبة (25%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مدة خبرتهم في مجال العمل أقل من 5 سنوات، ويمثلون نسبة (12.5%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن مدة خبرتهم في مجال العمل من 10 إلى أقل من 15 سنة، ويمثلون نسبة (9.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن مدة خبرتهم في مجال العمل 20 سنة فأكثر، ويمثلون نسبة (3.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

خامساً: اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

1. مستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9).

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة.

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف أسس السلامة الأمنية للمصرف أثر على تفاقم أزمة السيولة في المصرف	2.62	.660	-3.800	.000
2	تدني الوضع الاقتصادي في الدولة أدى إلى ارتفاع في مستوى أزمة السيولة في المصرف	2.59	.712	-3.530	.000
3	الانقسام السياسي في الدولة أثر وبشكل مباشرة على حجم السيولة في المصرف	2.81	.471	-4.914	.000
4	تدني عنصر الثقة لدى زبائن المصرف أثر في حجم السيولة في المصرف	2.53	.761	-2.858	.004
5	تدني الخبرة في إدارة الاستثمار المصرفي أدى إلى نقص في حجم السيولة	2.28	.813	-1.528	.127
6	أثرت تركيبة الودائع المصرفية داخل المصرف على معدل الاستثمار	2.47	.621	-2.673	.008
7	فقد العملة المحلية لقوتها الشرائية (التضخم) زاد من نقص السيولة في المصرف	2.59	.712	-3.400	.001
8	من أسباب تفاقم أزمة السيولة في المصرف حكر أو تركيز الاستثمارات على نوع واحد من (الودائع) السيولة	2.34	.701	-2.524	.012
9	عدم التركيز على عنصر المنافسة في القطاع المصرفي الحكومي أدى إلى ضعف الاستثمار وجموده؛ مما سبب في تفاقم وزيادة أزمة السيولة	2.53	.718	-3.266	.001
10	عدم وجود خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات أثر بشكل مباشر على حجم السيولة وتدني في معدل العائد على الاستثمار	2.62	.660	-3.411	.001
11	ضعف التخطيط للسيولة بالمصرف أدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات الأمر الذي سبب في زيادة الطلب على العرض للسيولة	2.59	.665	-3.273	.001
12	عدم تنوع في الأنشطة والاستثمارات غير المصرفية زاد من حدة أزمة السيولة وأثر بدوره على العائدات الاستثمارية في المصرف	2.50	.762	-2.711	.007
13	تحويل استحقاق الأموال التي لا تزيد عن سنة إلى قروض الأمر الذي يتطلب عملية تسديدها عدة سنوات سبب من أسباب زيادة الطلب على العرض للسيولة	2.34	.701	-1.387	.166
14	ضعف في أسس الضمانات على تقديم ومنح القروض أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في المصرف	2.22	.832	-.894	.371
15	ظاهرة هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة أثر على نقص السيولة، وحدة في الاستثمار في المصرف	2.53	.671	-3.130	.002

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ التالي:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية:

1. ضعف أسس السلامة الأمنية للمصرف أثر على تفاقم أزمة السيولة في المصرف.
2. تدني الوضع الاقتصادي في الدولة أدى إلى ارتفاع في مستوى أزمة السيولة في المصرف.
3. الانقسام السياسي في الدولة أثر وبشكل مباشرة على حجم السيولة في المصرف.
4. تدني عنصر الثقة لدى زبائن المصرف أثر في حجم السيولة في المصرف.
5. أثرت تركيبة الودائع المصرفية داخل المصرف على معدل الاستثمار.
6. فقد العملة المحلية لقوتها الشرائية (التضخم) زاد من نقص السيولة في المصرف.
7. من أسباب تفاقم أزمة السيولة في المصرف حكر أو تركيز الاستثمارات على نوع واحد من (الودائع) السيولة.
8. عدم التركيز على عنصر المنافسة في القطاع المصرفي الحكومي أدى إلى ضعف الاستثمار وجموده؛ مما سبب في تفاقم وزيادة أزمة السيولة.
9. عدم وجود خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات أثر بشكل مباشر على حجم السيولة وتدني في معدل العائد على الاستثمار.
10. ضعف التخطيط للسيولة بالمصرف أدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات الأمر الذي سبب في زيادة الطلب على العرض للسيولة.
11. عدم تنوع في الأنشطة والاستثمارات غير المصرفية زاد من حدة أزمة السيولة وأثر بدوره على العائدات الاستثمارية في المصرف.
12. ظاهرة هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة أثر على نقص السيولة، وحدة في الاستثمار في المصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (2) ، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. تدني الخبرة في إدارة الاستثمار المصرفي أدى إلى نقص في حجم السيولة.
2. تحويل استحقاق الأموال التي لا تزيد عن سنة إلى قروض الأمر الذي يتطلب عملية تسديدها سنوات عدة سبب من أسباب زيادة الطلب على العرض للسيولة.
3. ضعف في أسس الضمانات على تقديم القروض ومنحها أدى إلى تفاقم أزمة السيولة في المصرف.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية، واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى السيولة	2.4762	.28391	9.488	0.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.488) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ **لذلك** نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.4762)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) (العبارات سلبية)، فهذا يشير إلى انخفاض في مستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة حيث إن:

1. ضعف أسس السلامة الأمنية للمصرف أثر على تفاقم أزمة السيولة في المصرف.
2. تدني الوضع الاقتصادي في الدولة أدى إلى ارتفاع في مستوى أزمة السيولة في المصرف.
3. الانقسام السياسي في الدولة أثر وبشكل مباشرة على حجم السيولة في المصرف.

4. تدني عنصر الثقة لدى زبائن المصرف أثر في حجم السيولة في المصرف.

5. أثرت تركيبة الودائع المصرفية داخل المصرف على معدل الاستثمار.

6. فقد العملة المحلية لقوتها الشرائية (التضخم) زاد من نقص السيولة في المصرف.

7. من أسباب تفاقم أزمة السيولة في المصرف حكر أو تركيز الاستثمارات على نوع واحد من (الودائع) السيولة.

8. عدم التركيز على عنصر المنافسة في القطاع المصرفي الحكومي أدى إلى ضعف الاستثمار وجموده؛ مما سبب في تفاقم وزيادة أزمة السيولة.

9. عدم وجود خطط طوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات أثر بشكل مباشر على حجم السيولة وتدني في معدل العائد على الاستثمار.

10. ضعف التخطيط للسيولة بالمصرف أدى إلى عدم التناسق بين الأصول والالتزامات الأمر الذي سبب في زيادة الطلب على العرض للسيولة.

11. عدم تنوع في الأنشطة والاستثمارات غير المصرفية زاد من حدة أزمة السيولة، وأثر بدوره على العائدات الاستثمارية في المصرف.

12. ظاهرة هجرة الأموال من المدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة أثر على نقص السيولة، وحدة في الاستثمار في المصرف.

2. مستوى الاستثمارات بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2)، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11).

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة

	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
1	ضعف الاستثمارات الخارجية أدى إلى شح في السيولة لدى المصرف	2.35	.798	-2.294	.022
2	لوائح وقوانين المصرف المركزي أثرت على حجم الاستثمار وعائداته	2.47	.671	-3.273	.001
3	عدم التعاون مع الخبراء والمستشارين والمستثمرين من خارج المصرف أدى إلى تدني في حجم العائدات الاستثمارية	2.28	.751	-1.886	.059
4	ضعف ثقافة المجتمع وعدم تقبلهم للخدمات المصرفية الحديثة أثر على تطور الاستثمارات المصرفية	2.44	.801	-2.746	.006
5	أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار	2.07	.785	-.471	.637
6	ارتفاع معدل أسعار الفائدة المقدمة على الاستثمارات الموجودة أدت إلى عزوف المستثمرين للتعامل مع المصرف	2.17	.805	-1.147	.251
7	عدم وجود سوق مالية نشطة أثر على حجم الاستثمار المصرفي	2.37	.809	-2.294	.022
8	عدم قدرة المصرف في الحصول على ودائع إضافية أثر على معدل الاستثمار وقلة في الإيرادات والعوائد المالية	2.22	.870	-1.400	.162
9	أثرت مسحوبات الزبائن (بمختلف وسائل السحب المستحدثة حاليا) على زيادة شح في السيولة مؤثرة بدورها على معدل الاستثمار في المصرف	2.57	.774	-3.272	.001
10	ضعف الاستثمارات الخارجية أدى إلى شح في السيولة لدى المصرف	2.23	.845	-1.460	.144
11	لوائح وقوانين المصرف المركزي أثرت على حجم الاستثمار وعائداته	2.13	.681	-1.069	.285
12	عدم التعاون مع الخبراء والمستشارين والمستثمرين من خارج المصرف أدى إلى تدني في حجم العائدات الاستثمارية	2.59	.628	-3.710	.000
13	ضعف ثقافة المجتمع وعدم تقبلهم للخدمات المصرفية الحديثة أثر على تطور الاستثمارات المصرفية	2.66	.553	-4.146	.000
14	أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار	2.26	.764	-1.698	.090
15	ارتفاع معدل أسعار الفائدة المقدمة على الاستثمارات الموجودة أدت إلى عزوف المستثمرين للتعامل مع المصرف	2.41	.733	-2.683	.007

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ. الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (2) للعبارات التالية:

1. ضعف الاستثمارات الخارجية أدى إلى شح في السيولة لدى المصرف.
2. لوائح وقوانين المصرف المركزي أثرت على حجم الاستثمار وعائداته.
3. ضعف ثقافة المجتمع وعدم تقبلهم للخدمات المصرفية الحديثة أثر على تطور الاستثمارات المصرفية.
4. عدم وجود سوق مالية نشطة أثر على حجم الاستثمار المصرفي.
5. أثرت مسحوبات الزبائن (بمختلف وسائل السحب المستحدثة حاليا) على زيادة شح في السيولة مؤثرة بدورها على معدل الاستثمار في المصرف.
6. عدم التعاون مع الخبراء والمستشارين والمستثمرين من خارج المصرف أدى إلى تدني في حجم العائدات الاستثمارية.
7. ضعف ثقافة المجتمع وعدم تقبلهم للخدمات المصرفية الحديثة أثر على تطور الاستثمارات المصرفية.
8. ارتفاع معدل أسعار الفائدة المقدمة على الاستثمارات الموجودة أدت إلى عزوف المستثمرين للتعامل مع المصرف.

لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة لها، وحيث إن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (2)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب. الدلالات المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات التالية:

1. عدم التعاون مع الخبراء والمستشارين والمستثمرين من خارج المصرف أدى إلى تدني في حجم العائدات الاستثمارية.
2. أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار.
3. ارتفاع معدل أسعار الفائدة المقدمة على الاستثمارات الموجودة أدت إلى عزوف المستثمرين للتعامل مع المصرف.
4. عدم قدرة المصرف في الحصول على ودائع إضافية أثر على معدل الاستثمار وقلة في الإيرادات والعوائد المالية.
5. ضعف الاستثمارات الخارجية أدي إلى شح في السيولة لدى المصرف.
6. لوائح وقوانين المصرف المركزي أثرت على حجم الاستثمار وعائداته.

7. أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار.

لذلك لا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات، وهذا يدل على أن درجات الموافقة على هذه العبارات متوسطة.

ولاختبار الفرضية الفرعية المتعلقة بمستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية واستخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (2)، فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار(Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة	2.3476	.34088	5.768	0.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (5.768) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ **لذلك** نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة ، وحيث إن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.3476)، وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) (العبارات سلبية)، فهذا يشير إلى انخفاض في مستوى استثمارات المصارف التجارية حيث إن:

1. عدم التعاون مع الخبراء والمستشارين والمستثمرين من خارج المصرف أدى إلى تدني في حجم العائدات الاستثمارية.
2. أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار.
3. ارتفاع معدل أسعار الفائدة المقدمة على الاستثمارات الموجودة أدت إلى عزوف المستثمرين للتعامل مع المصرف.
4. عدم قدرة المصرف في الحصول على ودائع إضافية أثر على معدل الاستثمار وقلة في الإيرادات والعوائد المالية.
5. ضعف الاستثمارات الخارجية أدي إلى شح في السيولة لدى المصرف.
6. لوائح وقوانين المصرف المركزي أثرت على حجم الاستثمار وعائداته.
7. أثرت الملكية العامة للمصارف التجارية إلى تدني في مستوى الاستثمار.

سادساً: اختبار الفرضية الرئيسية للدراسة

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بأثر السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية تم استخدام معامل الارتباط (بيرسون) على متوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى السيولة بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة ومتوسطات إجابات مفردات العينة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى الاستثمار بمصرف الجمهورية المدينة صبراتة، فكانت النتائج كما في الجدول رقم (13) حيث كانت:

الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية.

مقابل الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية.

جدول رقم (13) نتائج اختبار أثر مستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية

	البيان	قيمة معامل الارتباط	الدلالة المحسوبة	نسبة الأثر %
1	أثر مستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية	0.657	0.000	43.16

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط لأثر مستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية (0.657) بدلالة معنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)؛ **لذلك** نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة، وهذا يدل على وجود أثر طردي (موجب) ذي دلالة إحصائية لمستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية، حيث إن (43.16%) من التغير في مستوى استثمارات المصارف التجارية يعود إلى التغير في مستوى السيولة؛ إذا لم يتأثر مستوى استثمارات المصارف التجارية إلا بمستوى السيولة.

ولتحديد أفضل نموذج انحدار لأثر السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية تم استخدام أسلوب تحليل الانحدار الخطي البسيط، فوجدت النتائج كما بالجداول رقم (14) رقم (15).

جدول رقم (14) نتائج اختبار أثر على مستوى استراتيجيات التعامل في المصارف التجارية

النموذج	قيمة المعلمة ß	قيمة لـ T	الدلالة المحسوبة لـ T
أثر على مستوى استثمارات المصارف التجارية	0.946	51.138	0.000

من الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة المعلمة الانحدارية لأثر السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية (0.946) بدلاله محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)

هذا يدل على معنوية أثر السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية، حيث إن زيادة مستوى السيولة بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى استثمارات المصارف التجارية ب (0.946) من الوحدة.

جدول رقم (15) نتائج تقييم نموذج الانحدار لأثر السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية

قيمة معامل الارتباط R	قيمة معامل التحديد R^2	قيمة معامل التحديد المعدل R^2	تحليل التباين الأحادي (ANOVA)				
			المتغيرات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة المحسوبة لـ F
0.994	0.988	0.988	تباين الانحدار	177.853	1	177.853	2615.134	.000[a]
			تباين البواقي	2.108	31	.068		
			التباين الكلي	179.961[b]	32			

من الجدول رقم (15) يتضح الآتي:

1. بلغت قيمة معامل الارتباط (0.994)، وهو ارتباط موجب، كما بلغت قيمة معامل التحديد (0.988) وهذا يعني أن مستوى السيولة تساهم في تفسير (98.8%) فقط من التغير الحاصل في مستوى استثمارات المصارف التجارية.
2. أوضح تحليل التباين الأحادي (ANOVA) أن قيمة إحصائي الاختبار (2515.134) بدلالة محسوبة (0.000)، وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وهذا يدل على معنوية أثر مستوى السيولة على مستوى استثمارات المصارف التجارية.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات ومن أهمها:

1. أثبت الدراسة أن معظم مفردات **عينة الدراسة** من (الذكور) ويمثلون نسبة (71.9%).
2. تؤكد الدراسة أن أعلى نسبة لمتغير العمر عند الفئة (من 40 إلى أقل من 50 سنة) ويمثلون نسبة (34.4%).
3. أما أعلى نسبة لمتغير المؤهل العلمي عند (شهادة الدبلوم العالي) ونسبته (40.6%).
4. وأعلى نسبة لمتغير التخصص عند (محاسبة) بنسبة (59.4%).
5. وأكدت نتائج الدراسة بأن أعلى نسبة لمتغير مـدة الخبرة في مجال العمـل عند الفئة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة (50%).

6. وتوصلت الدراسة بأنه يوجد تدني وانخفاض حاد في مستوى توفر السيولة في المصرف قيد الدراسة.

7. وبناءً على النتيجة نقص السيولة في المصرف أكدت أيضاً انخفاض في مستوى الاستثمارات المصرفية.

8. يوجد أثر طردي (موجب) ذو دلالة إحصائية لمستوى السيولة على مستوى استثمار المصارف التجارية، حيث إن (43.16%) من التغير في مستوى استثمارات المصارف التجارية يعود إلى التغير في مستوى السيولة، إذ لم يتأثر مستوى استثمارات المصارف التجارية إلا بمستوى السيولة، وهذا يدل على أن مؤسساتنا المصرفية تعتمد اعتماد مباشرة على نوع الاستثمار المقيد بعنصر السيولة المصرفية دون غيره.

التوصيات

1. من خلال النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحث يوصي إدارة المصرف بالعمل الجاد على إمكانية توفير السيولة المصرفية وذلك باستخدام كل التدابير والوسائل الممكنة المتمثلة في تشجيع العملاء على عملية الإيداع النقدي في حساباتهم في شكل ودائع بمختلف أنواعها (الثابتة، والتوفير، ولأجل) الأمر الذي يولد من خلاله المصرف ودائع جديدة (مشتقة) لم تكن موجودة من قبل.

2. على إدارة المصرف فتح وتسهيل كل الإجراءات الخاصة بتشجيع الاستثمار من خلال كل الأنشطة المصرفية التي تذر عائد استثماري للمصرف، والتوجه لبعض الأنشطة الغير مصرفية المتعارف عليها في سياسات الصناعة المصرفية.

المراجع

أولاً: الكتب والمجلات العلمية

1. مصطفى رشدي شيحة،الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الثانية، بيروت:الدار الجامعية، 1985م.

2. منير إبراهيم هندي،إدارة البنوك التجارية،الطبعة الثالثة، مصر :جامعة طنطا،2002م.

3. هشام حريز و آخرون، دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطر، الطبعة الأولى، الإسكندرية:2014م.

4. الهواري سيد، إدارة البنوك، بدون طبعة، القاهرة: مكتبة عين شمس،1983 م.

5. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، الطبعة الأولى، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر،1999م.

6. زياد رمضان، محفوظ جودة، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل للنشر، 2000م.

7. زيد جعفر، "إدارة المحفظة الاستثمارية المثلى"، مجلة العزي للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد38، العراق: 2016م.

8. عبدالمنعم بالكور، سهام المريمي، إدارة المصارف التجارية، الطبعة الأولى،مصر: أطلس للاستيراد والتصدير للطباعة والنشر،2016م.

9. محمود يونس وآخرون، اقتصاديات النقود والمصارف والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، بيروت: الدارة الجامعية للطباعة والنشر، مطابع الأوفسيت،1995م.

10. يوسف مسعودي، أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ، الطبعة الأولى، الجزائر: دار الخلدونية القبة القديمة الجزائر،2014م.

11. رضا صاحب أبو احمد، إدارة المصارف مدخل تحليلي كمي معاصر، الطبعة الثانية، الأردن: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،2002م.

12. حاكم محسن الربيعي، حمد عبدالحسين راضي، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطر، الطبعة الأولى، عمان: دار اليازوري للنشر والتوزيع،2013م.

13. عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الاولى، عمان: مكتبة المجتمع العربي،2006م.

14. الشمري،صادق راشد، إدارة البنوك الواقع والتطبيقات العلمية، الطبعة الاولى، بغداد: مطبعة الكتاب، 2012م.

15. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية، الإسكندرية: الطبعة الثانية، 1998م.

ثانياً: الرسائلة العلمية

1. جبار محمد. "دراسة تحليلية للسيولة المصرفية" لعينة من المصارف الأردنية. رسالة ماجستير. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة. 2012م.

2. خلف محمد خلف. "مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية" دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في العراق. كلية الإدارة والاقتصاد جامعة تكريت.2014م.

3. يوسف حجيم سلطان وحيدر جاسم الجبوري. "المرونة المالية وتأثيرها في الحد من هشاشة النظام المصرفي" دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الخاصة. كلية الاقتصاد جامعة بغداد.2018م.

4. دراسة سيرين سميع أبورحمة. السيولة المصرفية وأثرها على العائد والمخاطرة "دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية" كلية التجارة الجامعة الإسلامية،2009م.